

يا أعضاء الشورى: هل يغضبكم النقد؟

عضو من الأعضاء، سيكون مادة الحديث الأولى في المستقبل، ولا أعلم حقيقة كيف ينسجم مثل هذا مع تلك الحالة الإنسانية التي جعلت بعض الأعضاء، الذين يمارسون رقابة ومراجعة على كل قطاعات المجتمع، يتأثرون لأن جزءاً من النقد طالهم.

من المهم هنا، حتى نقرر المسألة بشكلها الحقيقي، أن نشير إلى أن هذه الأصوات، تمثل جزءاً من الصورة، وليست الصورة كاملة. فمعالي رئيس المجلس مثلاً لم يكن متحمساً للرد علي ما ورد في حلقة «طاش ما طاش». وأتمنى فعلاً أن يكون هذا هو ديدن المجلس. إن ثقافة الحوار، وتقبل النقد. حتى إن كان فيه مبالغة. هو السبيل الأمثل لممارسة «شورية» لا تشوبها الشوائب. من المؤكد أن النقد يتركز على الأداء، أو على بعض الممارسات، مثل حالات

التغيب المستمر لبعض الأعضاء عن الجلسات... الخ. إن حصانة مجلس الشورى، لا ينبغي أن تكون «التكأة» التي يتم من خلالها لجم الإعلام. فالوزراء لديهم نفوس الحصانة، ومع ذلك لم يتوقف الإعلام عن انتقاد وزارة العمل أو وزارة الصحة وغيرها، ولن يتوقف لأن الوزيرين لديهما حصانة. وفي لفظة سابقة من قيادة هذه البلاد، إلى أهمية التفاعل مع النقد، تم التعميم على كل القطاعات الحكومية، بأهمية رصد الشكاوى التي يتم تناولها من خلال الإعلام، ومعالجة ما يحتاج إلى علاج، وتوضيح ما يحتاج للتوضيح من خلال التواصل مع هذا الإعلام، سواء كان مكتوباً أو مسموعاً أو مرئياً.

لقد نضجت تجربة الشورى، وصار وجوده أمراً جوهرياً، وسوف يبدو نضجه أكثر إن تم استيعاب ما يطرحه الإعلام، إن سلماً أو إيجاباً. ومثلما يثني المنصفون على التجربة، هناك من يتمنون أن تكون الصورة أكثر جمالاً، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توضيح جوانب القصور إن وجدت. حتى إذا سلمنا أن هناك بعض التجني، أنا أتصور أن تجربة الإعلام في اقتحام مساحات أرحب في التعبير، ينبغي أن تحظى بدعم المجلس وتشجيعه، بحكم أنها «سلطة رابعة» تنسجم مع مجلس الشورى في بحثها الدائم في الصالح العام.



خالد السهيك

هل صحيح أن مجلس الشورى يضيق بالنقد، على ضوء ما شهدناه من ردود أفعال لبعض أعضائه؟

حادثتان تجعلان السؤال حتمياً. الحادثة الأولى: ما حدث من نقاش في أعقاب حلقة المسلسل الرمضاني المعروف «طاش ما طاش» التي حملت اسم: ليبراليون ولكن. وقتها تسربت أنباء حول امتعاض بعض الأعضاء من الحلقة، وتبرمهم مما ورد فيها. وترشح في أعقاب ذلك سلسلة مقالات وتعليقات أبرزها ما كتبه الصديق الدكتور عبد الله الطويرقي حول قانون محاسبة الإعلام، الذي كانت حلقة «ليبراليون ولكن» هي المدخل لهذه الطروحات.

لم يكد هذا الأمر ينحسر، حتى جاءت الحادثة الثانية التي تمثلت في تصوير جلسة لمجلس الشورى لقناة أم بي سي ظهر من خلالها بعض المقاعد الفارغة، كما ظهر واحد أو أكثر من الأعضاء وهم يتشاءون. هذا الأمر، جعل عدداً من الأعضاء يعبرون عن استيائهم من التقرير، واضطرت القناة على ذمة صحيفة الحياة إلى التكفير عن ذنبها بإقصاء المراسل عن المجلس.

لا بد هنا أن أقول إنني أكتب هنا من خلال المجلة التي تصدر من شرفات المجلس، وبالتالي فالحديث هنا هو حديث داخل البيت، بين مواطن يرى في مجلس الشورى نبذة زاهية، وبين أعضاء ساهموا في هذه الدورة من أجل إثراء هذه النبذة، وسوف يأتي من بعدهم آخرون يكملون المسيرة. وهؤلاء الـ «آخرون» سيصل جزء منهم -وربما كلهم- بوسيلة من وسائل الانتخاب التي سيشارك فيها كاتب هذه السطور وغيره من أبناء البلاد. وبالتالي فنقد أداء المجلس، أو الحديث عن تقصير

